

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 10/73  
للنشر الفوري  
٨ مارس ٢٠١٠

## مدير عام الصندوق، دومينيك ستراوس-كان، يدعو إفريقيا إلى إعادة بناء دعائم السياسات التي اهتزت بسبب أزمة الاقتصاد العالمي

ألقى السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، كلمة في نيروبي قام خلالها بتقييم أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على إفريقيا. وإذ أشار سيادته إلى أن الأزمة أصابت إفريقيا عبر كثير من القنوات المختلفة، قال "يمكن أن نرى مظاهر الحياة في جميع أنحاء القارة، مع ارتدادات إيجابية في التجارة وإيرادات التصدير والائتمان المصرفي والنشاط التجاري،" مضيفاً أن الصندوق يتوقع نمواً قدره ٤,٥% تقريباً في ٢٠١٠. وقال المدير العام أيضاً: "باختصار، أعتقد أن إفريقيا عادت إلى سابق عهدها – وإن كان الكثير يعتمد على تعافي الاقتصاد العالمي الذي لا يزال في مراحله المبكرة.

وقال السيد ستراوس-كان إن انتهاج سياسات سليمة في العديد من البلدان الإفريقية قبل أزمة الاقتصاد العالمي ساهم في تحصينها من هبوط أشد في النشاط الاقتصادي – مما دعم موازنتها العامة، وخفض أعباء الديون، وقلص معدلات التضخم وحقق لها مستويات مريحة من الاحتياطيات الوقائية. وأضاف سيادته أن التحسن الملموس في أوضاع المديونية سمح لكثير من البلدان باستخدام موازنتها العامة في التصدي للأزمة، بما في ذلك الحفاظ على مستويات الإنفاق الاجتماعي.

وفي نفس الوقت، شدد السيد ستراوس-كان على أنه لا مجال للتراخي بشأن آفاق الاقتصاد في إفريقيا. وقال "إن الركون إلى نجاحاتنا السابقة لا يصلح في الوقت الراهن. فلا تزال إفريقيا شديدة التعرض لمخاطر التخلخل الاقتصادي من مصادر مختلفة عديدة. فلنفكر في تقلبات أسعار السلع الأولية، أو الكوارث الطبيعية، أو عدم الاستقرار في البلدان المجاورة. ولنفكر في المخاطر الآتية من شدة الاعتماد على تحويلات العاملين والمعونة والتدفقات المالية."

وبالنظر إلى المرحلة المقبلة، قال المدير العام: "إن التحدي المزوج أمام إفريقيا هو إحياء النمو القوي وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. وأول ما ينبغي البدء به هو السياسات الاقتصادية الكلية. فهناك درس مهم يمكن استخلاصه من الأزمة، وهو أن البلدان التي غرست في وقت اليسر تمكنت من الحصاد في وقت العسر. وعلى ذلك،

يجب إعادة بناء سياسات واقية تسمح باتخاذ إجراءات مضادة لاتجاه الدورة الاقتصادية في المستقبل، مع سياسة المالية العامة والاحتياطات. ويجب تقوية شبكات الأمان الاجتماعي – فهي أول خط دفاع ضد الصدمات المعاكسة. وينبغي أن نتوخى الحذر أيضا من إمكانية أن تؤدي الزيادة المستمرة في عدم المساواة بين الدخل – سواء عبر المناطق أو عبر قطاعات السكان – إلى تفاقم التوترات القائمة وإكساب الصدمات طابعا أكثر زعزعة للاستقرار.

ولفت السيد سترأوس-كان الانتباه إلى التحدي الذي يمثله تغير المناخ. ودعا المجتمع الدولي إلى حشد الموارد اللازمة لمساعدة البلدان النامية، لا سيما المنخفضة الدخل، في معالجة هذه القضية – التي وصفها بأنها قد تكون "الصدمة الخاتمة لكل الصدمات"، وقال: "ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة فسوف تزداد معاناة إفريقيا من الجفاف والفيضانات ونقص الغذاء والأمراض – مما قد يسبب مزيدا من عدم الاستقرار والصراعات".

وقال المدير العام "قد يكون البعض مصيبا في رأيه بعدم اختصاص الصندوق بقضية تغير المناخ...، لكن حجم الموارد اللازمة ينطوي على انعكاسات اقتصادية كلية واضحة – فسوف يتطلب النمو القابل للاستمرار في البلدان النامية استثمارات واسعة النطاق طويلة الأجل من أجل تحقيق التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الآثار المترتبة عليه". وفي هذا السياق، قال سيادته إن خبراء الصندوق يعملون على بلورة فكرة إنشاء "صندوق أخضر" يستطيع تعبئة ١٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠. وأكد أنه رغم عدم اعتراف صندوق النقد الدولي بإدارة هذا الصندوق الجديد، فهو ينوي التقدم بعرض "يمكن أن يشكل مساهمة كبيرة في النقاش العالمي ويكون موضع نظر من المجتمع الدولي. الآن وقت طرح الأفكار الجديدة على طاولة النقاش". وقد أقر المدير العام بأن إطلاق خطة على هذا النحو سوف يستتبع جهدا سياسيا هائلا، لكنه قال أيضا إن "المردود المتوقع سيكون عظيما – بالنسبة لإفريقيا والعالم أجمع".